أي: أن الله – سبحانه وتعالى – لم يزل متصفًا بصفات الكمال، صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يُعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.

والصفات الاختيارية وصفات الفعل كلها أزلية أيضًا، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا.

قول الإمام مالك في الاستواء

كما قال الإمام مالك رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]: كيف استوى؟ **فقال:** الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: (إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله) لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبًا في حال عدم مباشرته للكتابة؟

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم: لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة وفيه إجمال، فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى – لا كأحد من الورى – ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

وكذا مسألة «الصفة»: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل.

وكذلك لفظ «الغير» فيه إجمال: فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

قول أئمة السنة في: إثبات صفات الكمال للذات المقدسة

ولهذا كان أئمة السنة لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه «غيره»، ولا أنه «ليس غيره»؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو، إذا كان لفظ «الغير» فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل فإن أريد به أن هناك ذاتًا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يعرض للذهن ذات وصفة كل وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال، ولو لم يكن إلا صفة الوجود فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتًا ووجودًا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره، وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته واحد غير متعدد **فإذا قلت**: أعوذ بالله، فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه، **وإذا قلت**: أعوذ بعزة الله، فقد عذت بصفة من صفات الله، ولم تعذ بغير الله، وهذا المعنى يفهم من لفظ «الذات» فإن

«ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات. فـ «ذات كذا» بمعنى: صاحبة كذا، من تأنيث «ذو» هذا أصل معنى الكلمة، فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتًا مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال، وقد قال ﷺ : (أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأُحاذر)، وقال ﷺ : (أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق). وكذا قال ﷺ: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك) ولا يعوذ النبي ﷺ بغير الله.

قول الجمهور في: منع تسلسل الحوادث ماضيًا لا مستقبلاً

قال أبو جعفر الطحاوي: (ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم «الباري»)

وظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور، ولاشك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتي من الأدلة -إن شاء الله تعالى-.

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها، فأظهر في الصحة من قول من فرّق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيًّا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلًا لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج].

دلالة قوله تعالى: (ذو العرش المجيد فعال لما يريد)

والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك؛ لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه.

الثالث: أنه إذا أراد شيئًا: فعله، فإن «ما» موصولة عامة، أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر، فإن أراد فعل العبد، ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلًا لم يوجد الفعل، وإن أراده حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلًا: أعانه وأوجد الفعل، وهذه هي النكتة التي خفيت على القدرية والجبرية، وخبطوا في مسألة القدر، لغفلتهم عنها.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فإن أراد أن يفعل: فَعَل، وما فعله فقد أراده، بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريده، فما ثم فعال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات متعددة، بحسب الأفعال، وإن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته: جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُريَ عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار النبي ﷺ به.

والقول بأن الحوادث لها أول: يلزم التعطيل قبل ذلك، وإن الله سبحانه لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلًا، ولا يلزم من ذلك قدم العالم؛ لأن كل ما سوى الله محدث

ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغني وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى.

تفصيل في مبدأ خلق العالم المشهود

وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴿٧﴾﴾[هود].

وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر فقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» وفي رواية: «ولم يكن شيء معه». وفي رواية غيره: «وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السماوات والأرض» وقوله: كتب في الذكر، يعني: اللوح المحفوظ.

والناس في هذا الحديث على قولين، **منهم من قال:** إن المقصود إخباره بأن الله كان موجودًا وحده ولم يزل كذلك دائما، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسُها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وإن جنس الزمان حادث لا في زمان، وإن الله صار فاعلًا بعد أن لم يكن يفعل ممكنًا.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع. وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء». فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلق السماوات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى حينئذ على الماء.

دليل صحة هذا القول الثاني أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، هو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كونه الله بأمره. وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

وأيضًا فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» وقد روى: «معه»، وروى: «غيره»، والمجلس كان واحدًا، فعلم أنه قال أحد الألفاظ، والآخران رويا بالمعنى... ولفظ «القَبل» ثبت عنه في غير هذا الحديث، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه كان يقول في دعائه:«اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء». واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القبل، كالحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وإذا كان كذلك، لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق.

ثبوت الصفات العلى في الأزل قبل الخلق

قال أبو جعفر: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق)

يعني أن الله تعالى موصوف بأنه الرب قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه خالق قبل أن يوجد مخلوق.

قال: (وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم)

يعني أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه «محيي الموتى» قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه «خالق» قبل خلقهم، إلزامًا للمعتزلة ومن قال بقولهم، وتقدَّم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

قال: (ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير)

وذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه.

الرد على تحريف المعتزلة لمعنى كلية القدرة

وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٦﴾[الحشر].

قالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها، ولو كان هذا المعنى صحيحًا لكان بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها، فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السنة فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا، وأما المحال لذاته – مثل كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا في حال واحدة – فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئًا، باتفاق العقلاء.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء، إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

(ليس كمثله شيء) (وهو السميع البصير) ردان على فرقتي المشبهة والمعطلة

وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى:١١] رد على المشبهة وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى] رد على المعطلة فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبه، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه؛ إذ صفات

المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به، وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[النحل].

وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ ﴿٢٧﴾﴾[الروم].

فجعل سبحانه مثل السوء – المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال – لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى – المتضمن لإثبات الكمال كله – لله وحده، فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى قد جعل به مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب تعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى اثنان؛ لأنهما إن تكافئا من كل وجه: لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافئا: فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير.

دليلي النقل والعقل على العلم بالخلق

قال: (خلق الخلق بعلمه)

وخلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع ويأتي خلق أيضًا بمعنى: قدَّر، والخلق مصدر: وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالمًا بهم، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴿٦٠﴾﴾[الأنعام:]

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزمًا للإرادة، مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعمل، ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير علم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالمًا.

وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أن لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم، والآخر غير عالم: كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالمًا لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات، التي هي المخلوقات، فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عاريًا منه، بل هو أحق به، والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوق، لا في قياس تمثيلي، ولا في قياس شمولي، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتنزه الخالق عنه أولى.

تقدير الأقدار والآجال، ورد على المعتزلة

قال الطحاوي: (وقدر لهم أقدارًا)

فقد قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر].

قال الطحاوي: (وضرب لهم آجالاً)

يعني أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون.